العوامل المجتمعية لظاهرة الأطفال في ظروف صعبة وكيفية مواجهتها

إعداد

أ/ ألفت طاهر السيد عبد المعطي

معيدة بقسم أصول التربية

كلية التربية – جامعة بنها

إشراف

أ. د / أحمد غنيمي مهناوي

أستاذ أصول التربية

كلية التربية – جامعة بنها

أ. م. د / سحر محمد أبو راضي

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية – جامعة بنها

مـلـخص الـبـحث:

تعد ظاهرة الأطفال في ظروف صعبة من الظواهر الاجتماعية التي تحظى بالاهتمام في الآونة الأخيرة سواء على النطاق العالمي أو المحلي، حيث تقف كإحدى الظواهر التي تهدد أمن واستقرار المجتمع ككيان اجتماعي. وقد حدثت هذه الظاهرة نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل المجتمعية مع بعضها البعض، وليس لعامل واحد القدرة على إنتاج وانتشار هذه الظاهرة بمفرده. لهذا فإن هؤلاء الأطفال ضحايا للعديد من العوامل المجتمعية المختلفة سواء الداخلية أو الخارجية التي أدت بهم إلى أن يسلكوا مسلكاً يأخذ سمة الانحراف في المجتمع. لذا نحن أمام ظاهرة متعددة الجوانب ومعقدة وبالغة الخطورة مما يدفعنا إلى الاهتمام بها وإلقاء الضوء على العوامل المجتمعية التي أحدثتها أو شاركت في وجودها وما يرتبط بها من متطلبات وآليات تفرضها هذه العوامل للقضاء على تلك الظاهرة أو الحد من انتشارها. وقد استخدم المنهج الوصفي لتحقيق ذلك.

Societal Factors for the Phenomenon of Children in Hard Circumstances and how to confront them

Abstract:

The phenomenon of children in hard circumstances is one of the social phenomena that have received attention in recent times, whether on a global or local sites, as it is considered as one of the phenomena that threatens the security and stability of society as a social entity. This phenomenon occurred as a result of the interaction of a group of societal factors with each other, and no single factor has the ability to produce and spread this phenomenon alone. Therefore, these children are victims of many different societal factors, whether internal or external, that led them to take a path that takes the characteristic of deviation in society. Therefore, we are facing a multifaceted, complex and extremely dangerous phenomenon, which prompts us to pay attention to it and shed light on the societal factors that have caused it or participated in its existence and the requirements and mechanisms associated with it imposed by these factors to eliminate this phenomenon or limit its spread. The descriptive approach was used to achieve this.

مقدمة:

تولي المجتمعات اهتماماً كبيراً بالأطفال؛ إدراكاً لأهمية إعداد الأطفال إعداداً سليماً يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة داخل المجتمع، فعندما يهتم المجتمع بحاضرهم فإنه في ذات الوقت اهتماماً بمستقبله فالأطفال هم شباب الغد وقادة المستقبل.

وبالتالي تتجسد القيمة الحضارية للأمم في قدرتها على العناية بأطفالها، وتنمية قدراتهم، وصقل مواهبهم، وذلك انطلاقاً من أن الرسالة الحضارية للأمم والشعوب معنية بتوفير الشروط الموضوعية لتحقيق رعاية الأطفال وحمايتهم؛ ومن ثم يتضح أن تقدم المجتمعات لا يقاس بمعدلات نمو الناتج المحلي ومعدلات الادخار والاستثمار فقط، وإنما أيضاً بمدى ما تحقق من تقدم في تنمية الأمومة والطفولة بصفة عامة، ورعاية الأطفال وحمايتهم بصفة خاصة **(علي، ٢٠١٣: ١١)**.

نظراً لأن الطفل هو الأساس في بناء الاسرة، وبدورها هي اللبنة أو الوحدة الأساسية لبناء المجتمعات والأمم، وأن تأهيله لتحمل مسؤولياته كرجل مستقل، يحتم على المجتمع الدولي إحاطته بالعناية اللازمة، وحمايته من مختلف الانتهاكات التي تمارس في حقه، باختلاف الصور الجسمية، العقلية، النفسية، الاجتماعية والاقتصادية، فالانتهاكات تطال يومياً في حق هؤلاء الأطفال وهم بدورهم لهم الحق في الحياة، والحق في الرعاية الصحية، وكذلك الحق في التعليم والحق في التعبير وصور أخرى كثيرة **(بومعزة، ٢٠١٩: ٢٣٣-٢٣٤)**.

ومحاولة لإنقاذ تلك الحقوق قام المجلس القومي للطفولة والأمومة بإعداد الإطار الاستراتيجي للطفولة والأمومة والخطة الوطنية (٢٠١٨-٢٠٣٠) والتي تنبثق من الرؤية الآتية "الارتقاء بجودة حياة الأطفال والأمهات، وتحقيق الرفاهة لهم وضمان دعم وحماية المجتمع لهم، وإشراكهم في اتخاذ القرارات الخاصة بهم، ورعاية صحتهم الجسدية والنفسية، في إطار من المساواة وعدالة التوزيع بين الشرائح الاجتماعية والمناطق الجغرافية" **(المجلس القومي للطفولة والأمومة بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان، ٢٠١٨: ١١)**.

لكن شهد المجتمع المصري في الآونة الأخيرة مجموعة من العوامل والتحديات على كافة الأصعدة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والتي فرضت تغيرات في كافة قطاعات المجتمع، ومن البديهي ان تنعكس تلك العوامل على هؤلاء الأطفال.

لذا تعاني الأطفال الكثير من العوامل والتحديات المجتمعية سواء على المستوى العالمي المتمثلة فيما تفرضه كل من العولمة، الثورة التكنولوجية ومجتمع المعرفة، أو على المستوى المحلي عوامل ترجع للطفل أو متمثلة في عوامل مجتمعية، كل هذه العوامل سواء العالمية أو المحلية أفرزت العديد من المشكلات منها مشكلة الأطفال ذوي الظروف الصعبة.

مشكلة البحث

تمر الشعوب بتحديات وتحولات خطيرة ومتعددة، خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة تركت أثارها السلبية على جميع المجتمعات، وتعد ظاهرة الأطفال ذوي الظروف الصعبة أحد الآثار السلبية لهذه التحولات، ومن ثم يمكن بلورة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما العوامل المجتمعية لظاهرة الأطفال في ظروف صعبة وكيفية مواجهتها؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى إلقاء الضوء على ظاهرة الأطفال ذوي الظروف الصعبة من خلال التطرق إلى:

- العوامل المجتمعية التي أدت إلى نشأة الظاهرة.
- تحديد المتطلبات الأساسية للقضاء على ظاهرة الأطفال ذوي الظروف الصعبة.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من الآتي:

١- يكتسب هذا البحث أهمية خاصه كونه يعالج ظاهرة مهمة على المستوي العالمي والمحلي وهي الأطفال ذوي الظروف الصعبة.

٢- يلفت أنظار القائمين على صنع السياسات والمسئولين ومتخذي القرار إلى خطورة مشكلة الأطفال ذوي الظروف الصعبة وتداعياتها المجتمعية، وإلى أهمية وضع خطط فعالة للحد من انتشارها واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها.

منهج البحث:

يستخدم البحث الحالي المنهج الوصفي للتعرف على العوامل المجتمعية المؤدية لظاهرة الأطفال ذوي الظروف الصعبة وكيفية مواجهتها.

ومما سبق يتضح تنوع وتعدد العوامل التي تواجه هؤلاء الأطفال، ومن هذا المنطلق تم اختيار أكثر العوامل تأثيراً على هؤلاء الأطفال، وهي كما يلي:

أولاً: العوامل الخارجية:

١- العولمة:

قد أدت العولمة إلى حدوث تغيرات بنائية للأسرة في المجتمعات العربية في العقود الأخيرة، حيث تعرضت الأسرة لتقلص وظائفها الاجتماعية، فلم تعد الأسرة المؤسسة الشمولية المسئولة عن أدوار اقتصادية واجتماعية وتربوية عدة، وذلك في الوقت الذي لم تتطور فيه المؤسسات الاجتماعية والتربوية حتى تؤدي عنها تلك الأدوار **(النجار، ٢٠٠٥: ١٧)**.

بالإضافة إلى ظهور أنماطاً جديدة من السلوك والقيم والعادات غير المألوفة للأسرة مثل: ضعف سلطة الأسرة التقليدية وضعف الروابط بين الأسرة وبعضها البعض، واستمرار بعض العادات القديمة مثل السلطة الأبوية والتمييز في المعاملة وغياب الديمقراطية، كل هذا وغيره

يخلق جواً منفراً وغير مريح للطفل يدفعه إلى البحث عن النقيض الذي يشبع حاجاته وقد يجده في الشارع وبالتالي ظهور فئة الأطفال ذوي الظروف الصعبة (**عرابي، ٢٠١٨: ٦٨**).

وكما تشير دراسة (**قنديل، ٢٠٠٧: ٥**) إلى أن شرائح وفئة الأطفال هم أكثر الفئات التي تتأثر سلباً وإيجاباً بتغيرات العولمة، خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الاتصال، كما أنهم الأكثر تعرضاً –باعتبارهم فئات يسهل اجتذابهم والتأثير فيهم لهشاشة المرحلة العمرية– للآثار الاقتصادية للعولمة، كما تشير الدراسات العالمية الحديثة إلى قدرة الشركات متعددة الجنسيات على الترويج لمنتجاتها بين شرائح عريضة من الأطفال، والتأثير في أنماط الاستهلاك لدى الأطفال والشباب والدفع بمركات عالمية معينة لكي تصبح في الرموز للانتماء الاجتماعي والثقافي، وتوسيع الفجوة بين الأطفال الفقراء والأطفال الأغنياء.

كما فرضت أهداف معينة على المسئولين في الدولة بما يحقق مصالح وأطماع من فرضوها مع الإضرار بالمصالح القومية وأهمها التعليم وخاصة تعليم الفقراء طالما ينفذ المسئولين الأجندة السياسية بأيدي مغلولة، مما يعني محاولة العودة لتبني أفكار الرأسمالية. (**فرغلي، ٢٠١٩: ٣٥٥**).

كما توصلت دراسة (**الترهوني، ٢٠١٥: ٥٩**) أن تأثيرات العولمة تهدد الهوية الوطنية والثقافية في الوقت الذي لازال التعليم يعاني من سطحية المناهج والمقررات مع سيادة طرق تدريس يغلب عليها طابع الحفظ والتلقين، وتنطوي على مقررات دراسية بعيدة عن الواقع الاجتماعي السائد، وتعمل من جانب آخر على المحافظة على بنية الأوضاع الراهنة والمسيطرة في المجتمع وتعزيزها، بدلاً من أن تكون عامل تغيير اجتماعي وثقافي، وبالتالي تكشف عن قطيعة بينها وبين قطاعات المجتمع.

لذا أصبحت الحكومة لها اهتمام وحيد وهو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي وتحرير أسواق المال والسلع من القيود الحكومية وأصبحت جميع مصالح الدولة موجهة نحو مصالح رأس المال، مما أدى إلى نقص مخصصات منع ظاهرة الأطفال ذوي الظروف الصعبة، والاهتمام برجال الأعمال والمستثمرين على حساب الفقراء والمعدمين، والبطالة والهجرة من الريف إلى الحضر وانتشار العشوائيات دون دور إيجابي للدولة (**النجار، ٢٠٠٨: ٣٦٢**).

وهو الأمر الذي أدى إلى تميز المجتمع المصري في الوقت الراهن بوجود فجوة طبقية كبرى بين من يملكون ومن لا يملكون وكأننا عدنا للموقف الطبقي الذي ساد المجتمع المصري قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، والذي يتمثل في احتكار طبقة بالغة الضيق من كبار الملاك الثروة

القومية في حين انتشر الفقر والبطالة بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة بمعدلات غير مسبوقة **(الحيطي، ٢٠١٢: ٥١٦-٥١٧) ودراسة (صقر، ٢٠١٨: ١٥٢).**

المتطلبات التي تفرضها العولمة:

- ضرورة تطوير نظام ديمقراطي تشاركي لإدارة تلك المخاطر والمشكلات وتوسيع مساحة التفاعل مع منظمات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) **(قنديل وآخرون، ٢٠١٣: ١٨)**. مع التركيز على أهمية تلك الجمعيات ودورها في إعداد وتربية هؤلاء الأطفال وتوجيههم توجيهاً سليماً، وذلك عن طريق تعريف الأطفال بأرضهم ووطنهم كجزء من الوطن العربي ومرتبط بالعالم **(عقيل، ٢٠٠٤: ٨٤)**.
- تشجيع تأسيس المدارس الصديقة التي بها مراكز استضافة نهارية وإقامة دائمة وتمويلها وبخاصة في الأماكن التي يتركز بها الأطفال ذوي الظروف الصعبة. **(المجلس القومي للطفولة والأمومة بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان، ٢٠١٨: ١٤٦) ودراسة (مجاهد، ٢٠١٩: ١٣٢)**
- أن يكون الميسر في المدارس الصديقة مدركاً للواقع الاجتماعي المرير الذي يمر به هؤلاء الأطفال. وأن يدرك ماهية هؤلاء الأطفال وقابليتهم للتغير للواقع المستقبلي للحياة الاجتماعية والتربوية.
- وتعتبر الدولة هي المسئول الأول عن تلك الظاهرة وخاصة في ظل العولمة والخصخصة وتقليص دورها في الاقتصاد الوطني لذلك عليها توسيع خريطة التأمين الصحي، توسيع مساحات التعليم، بالإضافة إلى فرض ضرائب ٤٠-٥٠% على المشرعات والصناعات الكبرى لتغطية نفقات علاج أزمة هؤلاء الأطفال كما يحدث بالخارج، بالإضافة إلى التوسع في الصناعات والمشروعات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم لامتصاص البطالة وهؤلاء الأطفال **(النجار، ٢٠٠٨: ٤٣٦)**.

٢- مجتمع المعرفة:

تشير دراسة **(حسن، ٢٠١٩: ٧٠١)** إلى أن ظهور مجتمع المعرفة أدي إلى إحداث تغيرات واسعة في مختلف مجالات الحياة، مما أوجد تحديات لا حصر لها على مستوي العالم وعلى مجتمعنا، حيث حدثت تغيرات مباشرة وغير مباشرة نجمت عن التقدم العلمي والتقني والتقدم في وسائط الاتصال كالتغيرات الثقافية والفكرية والقيمية، كما أنه أثر بشكل مباشر وكبير أنظمة المجتمعات كافة ويأتي في مقدمتها النظام التعليمي باعتباره من أكثر أنظمة المجتمع تأثراً بتحديات مجتمع المعرفة.

وبصفة عامة فإن النظام التعليمي في مصر لا يؤدي إلى تكوين الكتل الحرجة من رأس المال المعرفي النوعي الذي يحتاجه المجتمع للدخول بثبات في اقتصاد المعرفة. ولقد أثر ذلك على التنمية البشرية بصفة عامة؛ وربما يرجع ذلك لأن مصر لم تخصص إلا ٤.٧% من ميزانيها للإنفاق على التعليم خاصة التعليم قبل الجامعي، وهي نسبة غير كافية لتأمين نظام تعليمي قادر على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين **(عثمان وآخرون، ٢٠١٧: ٥٦)**.

كما يتفق الجميع على أن هناك قيم لا يقوم مجتمع المعرفة بدونها منها المساواة والعدالة والديمقراطية، لكن نجد التمييز بين الفئات المختلفة يظهر بوضوح في ثقافتنا، حيث نجد على وجه العموم لا يشترك الأطفال في اتخاذ القرارات، وتفصل لهم مساحة خاصة، كما يوجد ثمة تفاوت بين الأطفال أنفسهم حيث أطفال المدن وأبناء الأهل الأكثر تعلماً لديهم فرصاً أكبر عن الأسر والأطفال الذين يعانون ظروفاً صعبة **(حطيط، ٢٠٠٧: ١٤٤-١٤٥)**.

فضلاً عما أشار إليه **(محمد، ٢٠١٤: ٣٤٧: ٣٤٩)** بمحدودية تعامل شرائح اجتماعية واسعة مع التقنيات الحديثة بالإمكانيات المادية والثقافية الحالية، وخاصة في المناطق الفقيرة، ونقص الوسائل اللازمة للربط بين المعرفة والإنتاج والتنمية، والحاجة إلى كوادر مدربة في الحكومة للتعامل مع التقنيات الحديثة، أيضاً تركز الثروة في أيدي القلة من الأفراد في المجتمعات، وتدني فرص الاستثمار الخارجي، وتراجع معدلات التنمية كل ذلك وغيره يؤدي إلى انتشار الفقر والبطالة والأمية وعدم المساواة، وما ينجم عن ذلك من انتشار حالات اليأس وانتشار الجريمة وظهور ظاهرة الأطفال ذوي الظروف الصعبة.

المتطلبات التي يفرضها مجتمع المعرفة:

- نشر التعليم للجميع وعلى كافة المستويات وخاصة لهؤلاء الأطفال بما يمكن المجتمع من المشاركة الفاعلة والايجابية في رسم الخيارات التي تؤثر في حياتهم وبالتالي في رسم الخطط التنموية الوطنية الشاملة **(السرحان، ٢٠١٩: ٢٣٠)**.
- الاهتمام بتنمية رأس المال البشري من خلال تطوير وتحسين نوعية التعليم والتدريب، والتركيز على اكساب المتعلمين المهارات اللازمة لاكتساب ونشر وإنتاج المعرفة **(القاضي وآخرون، ٢٠١٧: ٤٦)**. مع إعطاء أهمية مضاعفة لبرامج محو الأمية، وإعطاء اهتمام خاص بالفئات المحرومة والضعيفة، مع الاستفادة من التسهيلات المتوافرة مثل مدارس التعليم المجتمعي بجميع أنماطه **(محمد، ٢٠١٤: ٣٦١)**.

- الإصغاء لهؤلاء الأطفال، وفهم طريقة تفكيرهم، وإفساح الفرص أمامهم للتعبير عن أنفسهم، وعدم فرض نموذجنا كبالغين عليهم، والتخفيف من سيطرتنا على عقولهم، ومن وضع القيود والعقبات أمام سلوكهم **(حطيط، ٢٠٠٧: ١٦٠)**.
- إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده، وإجراء زيادة حاسمة في الانفاق المخصص لتعزيز المعرفة بدءاً من مرحلة ما قبل المدرسة ومروراً بنظم التعليم ومنها نظام التعليم المجتمعي وخاصة المدارس الصديقة للأطفال في ظروف صعبة. بالإضافة إلى توافر بنية اجتماعية تحتية عالية الجودة في مجال التدريب الإلكتروني تتناسب مع كافة المجالات التي تحتاجها تلك المدارس، وتحقيق الشراكة مع البيئة المحلية والإقليمية، مع توافر قاعدة قوية لتوفير التعليم للجميع **(محمد، ٢٠١٤: ٣٥٥ :٣٥٩)**.
- تبني الحكومة خططاً للتنمية المستدامة يكون محور ارتكازها توليد المعرفة واستخدامها في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وأن يكون النمو الاقتصادي مولداً لفرص العمل، ويساهم في الحد من البطالة والفقر والقضاء على ظاهرة الأطفال في ظروف صعبة.

٣- الثورة التكنولوجية:

حيث إن الاستعمال غير العقلاني لها جعل من الصعب تجاوز وتلافي التأثيرات السلبية التي جرفها التيار التكنولوجي في بعض الجوانب، منها الجانب الاجتماعي خاصة في تأثيرها على الأطفال الذين يمثلون الفئة الأكثر حساسية في المجتمع وأهم قاعدة تشكل ركيزته المستقبلية، خاصة في ظل غياب الرقابة الأسرية والتملص من بعض المسؤوليات تجاه الأطفال إما بشكل مقصود أو غير مقصود **(غضاب، ٢٠١٧: ٨٩)**.

وهذا ما أشارت إليه دراسة **(بن ققة، ٢٠١٥: ١٩١-١٩٢)** إلى أنها أثرت على الأمن الاجتماعي بتفكيكها للتماسك الاجتماعي، حيث على الرغم من ايجابياتها المتمثلة في سرعة تناقل المعلومات والتعرف على مختلف الثقافات، كما سهلت من عملية الاتصال والتواصل الاجتماعي عن طريق الهواتف والانترنت إلا أنها من جهة قد قامت بتقليل عملية التفاعل الاجتماعي خاصة على مستوى الاسرة، فقلصت دور الأسرة، وأثر ذلك سلباً على وظيفتها سواء العاطفية أو الاجتماعية أو النفسية. وأدى ذلك إلى تراجع دورها ودور مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وهذا ما سيؤثر سلباً على نمط التنشئة الاجتماعية المسئولة عن تكوين المجتمع.

وقد أحدثت تحولات مهمة في حياة الناس وخاصة الطبقة الفقيرة وأبناء الطبقة الوسطي، حيث أدت الثورة التكنولوجية إلى تغيرات جوهرية في سوق العمل، والتركيبية الاجتماعية للقوى

العاملة في معظم المجتمعات، مثل تزايد الطلب على المهن المستحدثة مما أدى إلى البطالة من ناحية، وزيادة الحاجة إلى قوة ذات خصائص مغايرة لما كان سائداً من ناحية أخرى. كما أدت إلى اهتزاز كثير من الصناعات والمهن، حيث اختفت كثير من المهن التقليدية وظهور مهن جديدة تعتمد في كثير من الأحيان على استخدام الأوتوماتيكية، مما أدى إلى التراجع الحاد في حاجة الإنتاج إلى القوى العاملة (**محمد، ٢٠١١: ١٠٨**).

كما أثرت تلك الثورة على التعليم أيضاً، حيث تسهم في ترسيخ التبعية العلمية والتكنولوجية وتظهر هذه في الجري وراء الغرب ومتابعته في علمه وتقنياته وأساليب حياته، وقد تؤدي إلى وجود تبعيات أخرى في المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية وغيرها، وفي المقابل هنا نجد أن مصر من الدول التي تفتقر إلى النظم التعليمية التي تستطيع أن تعد أبنائها تكنولوجياً، فتفتقر إلى الوسائط التكنولوجية الحديثة المتطورة، لذلك يجب أن تسارع بتغيير منظومة التعليم لتتلاءم مع ما يحدث في عالم اليوم (**أحمد، ٢٠٠٩: ٢٨**).

أيضاً تؤثر على تعليم الأطفال في الريف والحضر، فنجد تمييز طلاب الحضر في المهارات المعرفية والتكنولوجية عن طلاب الريف؛ نظراً لما يتمتع به الحضر من فرص الاحتكاك بالتكنولوجيا أكثر من الريف، كذلك تمسك عدد كبير من المعلمين الأكثر كفاءة وخبرة بالعمل في الحضر عن الريف، بالإضافة إلى تمتع مدارس الحضر بنصيب وافر من التجهيزات والمعامل أو تدريب وتأهيل المعلمين (**رمزي وآخرون، ٢٠٠٧: ١١٨**) ومواكبة المناهج التعليمية للتطور التكنولوجي عن الريف والمناطق الفقيرة (**المجلس القومي للطفولة والأمومة بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان، ٢٠١٨: ٤٠**).

المتطلبات التي تفرضها الثورة التكنولوجية:

- ضرورة عملية تطوير شامل في جميع مؤسسات التعليم المجتمعي وخاصة نمط المدارس الصديقة وتحديثها وتجويدها، كي تستجيب لمقتضي تلك التغيرات المعاصرة (**رشوان، ٢٠١٦**).
- زيادة الاستيعاب التكنولوجي للأطفال والمواطنين والقوى العاملة من خلال دمج المهارات التكنولوجية ضمن المناهج التعليمية وهو ما يسمى " نهج محو الأمية التكنولوجية" (**السرحان، ٢٠١٩: ٢٣١**). فإذا اختارت تلك المدارس التكنولوجيا المناسبة لسن الطفل، فسيتعلم ان تلك التكنولوجيا يمكن ان تكون أداة تساعده على التعلم، بالإضافة إلى تأهيل الميسرين وتدريبهم على كيفية ربط المناهج التعليمية بالتكنولوجيا (**المجلس العربي للطفولة والتنمية بالتعاون مع برنامج الخليج العربي للتنمية، ٢٠١٨: ١٩٩**).

- ومن أهم المتطلبات تسليح الأطفال بالمهارات والخبرات والسلوك الذي يؤهلهم للحياة والعيش في تلك الظروف الصعبة في المجتمع الذي تسوده العلم والتكنولوجيا والمخترعات الحديثة.

ثانياً: العوامل الداخلية:

ظاهرة الأطفال في ظروف صعبة ظاهرة مجتمعية يقتضي وضعها في سياق العوامل المؤثرة عليها من اقتصادية واجتماعية وتعليمية، وقد ساهمت عوامل أخرى كثيرة ومتشابكة على تضخم المشكلة، نظراً لاعتمادها على مجموعة من المكونات الاجتماعية والاقتصادية التي تضافرت معاً وأدت إلى زيادة مشكلة هؤلاء الأطفال **(فهمي، ٢٠٠٧: ٤٣)**

وتتمثل تلك العوامل في:

١-العوامل الذاتية (المتعلقة بالطفل):

تتمثل في حالات التخلف العقلي والتي غالباً ما ترتبط بالضلالة، التقليد والمحاكاة في السلوك لحالات في الاسرة أو أحد الأبوين، أو بالنسبة لما يراه من بعض الأطفال الذين يعيشون، وما يقومون به من سلوكيات وأعمال قد تؤثر في تأكد اتجاهات ورغبات الطفل نحو الاتجاه إلى الشارع والبقاء فيه بعض الوقت أو كل الوقت حسب الأحوال الخاصة بالطفل، بالإضافة إلى التفرقة في المعاملة بين الأبناء بقصد أو بدون قصد والإحساس بالغيرة يدفع من يحس بالظلم إلى الشارع **(النجاحي، الجندي: ٢٠١٤: ٣٢-٣٣)**

وأيضاً رغبة الطفل في عدم التقيد بروتين محدد والحرية وحب المغامرة المرتبطة بمجتمع الشارع والهروب من سيطرة الكبار، مرور الطفل بأزمات نفسية حادة تدفعه لترك الأسرة، تأثير الأقران وجماعات الأصدقاء حيث وجود أقارب أو أخوة بالشارع عنصر جذب للطفل إلى الشارع، والهروب من مؤسسات الرعاية الاجتماعية **(محمود، ٢٠١٥: ١٩٤)**.

يضاف إلى ذلك الهروب من الضغوط والأوامر الأسرية، نظراً لعدم قدرته على التكيف مع الظروف الأسرية غير الملائمة، غياب الاهتمام باللعب والترفيه داخل الأسرة والبحث عنه في الشارع، ضعف الرقابة بسبب اللامبالاة من جانب الأسرة أو الثقة الزائدة وانعكاس ذلك في إطار العنف وعدم الاستماع إلى الطفل والتحاور معه وتلبية حاجاته، وتولد قناعة لدي الطفل بعدم وجود من يفهمه ويقدر مشاعره بينما يجد ذلك بين قرناء السوء خارج الاسرة، حب التملك فالشارع يتيح لهم نوعاً من العمل أياً كان ولكنه يدر دخلاً، وقد يكون هذا العمل تسولاً أو القيام بأعمال منافية للعرف والآداب، وعند بعض الأطفال يكون الشارع عنصر جذب بما فيه من خبرات جديدة ومغامرات للإشباع العاطفي **(المعوشرجي، ٢٠١٥: ٥٧٧- ٥٧٨)**.

٢-العوامل المجتمعية

العوامل المجتمعية كما أشار **(محمود، ٢٠١٥: ١٩٤)** هي مجموعة من الأسباب والعوامل داخل المجتمع المعايش معه الطفل تهيئ المناخ العام لنمو الظاهرة وتطورها وإن كانت لا تعد الأسباب الرئيسة المرتبطة بنزوح الطفل إلى الشارع للمرة الأولى ثم اعتماده بشكل دائم على حياة الشارع واعتباره بمثابة مأوى بديل له، وتتمثل هذه العوامل في:.

أ- **العوامل الأسرية:**

يشير **(زيان وآخرون، ٢٠١٦: ٨٢)** أن النسبة الأكبر من هؤلاء الأطفال هي الفئة العمرية من ١٥-١٨ سنة تليها الفئة من ١١-١٤ سنة ثم السن الأصغر من ٧-١٠ سنوات فالأقل من ٧ سنوات وهي تنبئ بأن الأطفال المتواجدين في الشارع وتلك الظروف معظمهم من الذين يعون ما يقومون به.

ويتفق هذا مع ما توصلت إليه دراسة **(حلاوة، ٢٠١٧: ٢٣١)** والتي أوضحت أن غالبية الأطفال ذوي الظروف الصعبة يتراوح أعمارهم ما بين (١٤-١٨) عام، ويفسر ذلك أن هؤلاء الأطفال في مرحلة المراهقة والتي تعد من أخطر المراحل، حيث يغلب عليها مظاهر التمرد والعناد فهي فترة تتطلب أسرة سوية يسودها الاتزان والعلاقات السليمة حتى تستطيع أن توفر لهذا الطفل الإشباع العاطفي والشعور بالانتماء وتقدير الذات، فبذلك تساعده على بناء الثقة بنفسه كي يصبح متزن انفعالياً، ولكن معظم هؤلاء الأطفال ينتمون إلى أسر مفككه يعيشون ظروفاً قاسية يعانون فيها كل أشكال الحرمان والانتهاك والايذاء الجسمي والنفسي والاجتماعي، مما يدفعهم للتخلص منها بهروبهم إلى الشارع بعيداً عن أي سلطة.

وأرجع **(فهمي، ٢٠٠٧: ١٢٥)** ذلك إلى أن معظم أسر هؤلاء الأطفال تفضل خروج أطفالها في سن مبكرة إلى سوق العمل غير الرسمي بدلاً من الحاقهم بالتعليم لأنه مكلف والضيق المالي والمعاناة التي تعيشها تلك الأسر، لذلك ترتفع نسبة الأمية بين الابناء فضلاً عن تفشيها بين الآباء والأمهات.

حيث انخفضت قناعة البعض بجدوى التعليم والحصول على شهادة طالما أنه في النهاية ليست هناك وظائف أو فرص عمل متاحة ومناسبة للجهد المبذول والسنوات الضائعة في التعليم؛ لذا يتعجل بعض الآباء بخروج أبنائهم للشارع جلباً للمال عن طريق أي مهنة هامشية، اعتقاداً منهم أن الشارع مصيرهم سواء في الصغر أو الكبر طالما لا يستطيعون توفير حياة كريمة لهم **(فرغلي، ٢٠١٢: ٤٣)**.

وفي هذا السياق تؤكد دراسة **(أبو الحديد، ٢٠٠٨: ١٧٥-١٧٦)** على أن المستوى التعليمي للوالدين يلعب دوراً مؤثراً في عملية التنشئة الاجتماعية لأطفالهم وفي تعليمهم ووجود أطفالهم في تلك الظروف، حيث جاءت نسبة الأمية بين الآباء والأمهات مرتفعة بنسبة ٥٤% للآباء، ٧٩,٣% للأمهات، الأمر الذي ينعكس على عدم الاهتمام بعملية التعليم بالنسبة

لأبنائهم، وبالتالي تشجيعهم في بعض الحالات على التسرب من التعليم والاشتغال في أي حرفة، فضلاً عن تدني الوضع المهني للوالدين.

في حين أشارت دراسة **(زيان وآخرون، ٢٠١٦: ٢١٢)** إلى أن الظروف الأسرية المتمثلة في التفكك الأسري والخلافات المستمرة وسوء المعاملة في المرتبة الثانية بعد الضغوط الاقتصادية في هروب الطفل إلى الشارع، فالظروف التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال في الأسرة ونوعية العلاقات سواء مع أفراد الأسرة، ومعاناة الأطفال من العنف، والإحساس بالإهمال والتسيب، ونقص الرعاية والحماية والحب، وغيرها من أساليب التنشئة الخاطئة التي تجعل الحياة في الشارع – رغم ما فيها من صعوبات–أكثر احتمالاً من الحياة داخل الأسرة.

بالإضافة إلى رفض بعض الأسر استقبال الطفل بعد قضاءه فترة بالشارع بعد انقطاعه عن الأسرة لتخوفهم من أقاويل الأهل والأقارب والجيران وشعورهم بالعار، وأيضاً الجيرة فقد تؤدي الإقامة في أحياء عشوائية وشعبية ذات طابع خاص إلى معاشرة مجموعة من المنحرفين **(الميلادي، ٢٠١٠: ٣٣)**، وأسباب أخرى تتمثل في التمييز بين الأبناء داخل الاسرة، اليتم وضعف الرقابة على الأطفال، الإدمان وآثاره المدمرة على الاسرة وأفرادها **(عامر، ٢٠١٨)**.

فضلاً عن ازدياد معدلات الانجاب في الاسرة مع عدم التوازن بين إمكانيات وموارد الأسرة مع معدلات الانجاب، وبالتالي عدم تلبية احتياجات ومتطلبات الأطفال، مع كثرة المشكلات والخلافات الأسرية.

ب- العوامل الاقتصادية (الفقر)

يعد عمل الأطفال من سن ١٥:٧ عاماً مصدراً أساسياً لدخل الغالبية العظمى من الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، ولا سيما الأسر التي تعولها النساء، وأيضاً ازدياد معدلات الفقر وافتقاد العدالة الاجتماعية وتفاقم مشكلة الأحياء العشوائية غير المخططة، وفقدانها للخدمات اللازمة **(القريطي، ٢٠١٣: ١٦٥:١٦٧)**.

لذا أصبح استغلال هؤلاء الأطفال في العمل يرتبط ارتباطاً جوهرياً بالدول الأكثر فقراً والأقل نمواً، التي تعاني الركود الاقتصادي، والمالي الحاد أو الدول التي تتعرض لمراحل انتقالية كالتغير السياسي أو إعادة الهيكلة، وقد تكون تلك العوامل عميقة الأثر، شديدة التأثير على الأسر فقراً سواء كان ذلك الفقر في الموارد أو في القدرات، وعادة ما تكون تلك الأسر ممن لديها أطفال أو المنتمية إلى جماعات مهمشة اجتماعياً، حيث يزيد عبؤها الاقتصادي وعدم قدرتها على توفير ظروف معيشة أفضل **(رمزي وآخرون، ٢٠١٠: ٢١)**.

كما يفضل أصحاب الأعمال تشغيل الأطفال نظراً لقلة أجورهم أمام انخفاض المستوى التكنولوجي الذي يسود في الورش الصناعية الصغيرة أو القطاع الزراعي، يضاف إلى ذلك احتياج بعض تلك الأعمال البسيطة إلى جهود الأطفال بصفة خاصة للقيام بها والتي لا يقوم بها

الكبار كما أنهم أقل وعياً بحقوقهم وأقل إثارة للمشاكل واستهلاكاً للمزايا الاجتماعية والقانونية التي يتمتع بها الكبار، مما يؤدي إلى وجود هذه الفئة من الأطفال الذيم يعانون ويعيشون ظروفاً صعبة؛ لأن العمل يشكل أحد المعوقات الرئيسة أمام الحضور المدرسي الكامل والانتظام في الدراسة، بالإضافة إلى الآثار السلبية التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال العاملون من جراء العمل الذي يؤثر على نموهم الصحي والنفسي وتنمية قدراتهم العقلية (**رمزي وآخرون، ٢٠١٠: ٢٨-٢٩**).

فضلاً عن أن استعداد الأطفال تلبية الأوامر وأداء العمل الشاق الرتيب دون شكوى، وأنهم أكثر مدعاة للثقة وأقل احتمالاً للسرقة. بالإضافة إلى استثناء قطاعين كبيرين من القطاعات التي تعتمد على تشغيل الأطفال بالزراعة أو بالخدمة داخل المنازل مما يجعل السماسرة والأهل يسعون لتشغيل أطفال فيها بدون رقابة واستغلالهم اقتصادياً (**المجلس العربي للطفولة والتنمية، ٢٠١٨**) **ودراسة (حمادة، ٢٠١٨: ٨٣)**.

بجانب إغراءات سوق العمل خاصة في ظل ارتفاع العائد المادي من المهن اليدوية عن العائد من المهن التي يحصل عليها الطالب بعد اكمال دراسته، وقد يكون هؤلاء الأطفال أكبر أخواتهم فيضطرون لترك المدرسة والنزول إلى الشارع للبحث عن عمل لينفقوا على أسرهم بسبب غياب الأب جراء السجن، الموت أو الطلاق وغيرها (**الطريفي، ٢٠١٨: ١٧٢**).

لذا يعاني المجتمع المصري تحديات اقتصادية كبيرة جداً تحد من تطبيق وممارسة حقوق الطفل، إذ أثرت هذه التحديات على انخفاض مستوى دخل أفراد المجتمع والذي يتضح من أن حوالي ٢٧.٨% من الشعب المصري تحت خط الفقر. (**الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٥: ١٢**).

وقد أشار (**عطية، الرشيدي: ٢٠١٨: ٣٥٦-٣٥٧**) إلى أن معدل التضخم شهد ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة الأخيرة خاصة في أعقاب ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ وخاصة أسعار السلع الغذائية بل وتفاقمت الأمور مع عام ٢٠١٦ حيث القرارات الاقتصادية غير الرشيدة بتعويم الجنيه المصري ومحاولة السيطرة على تصاعد الدولار والقضاء على السوق السوداء، لكن تشهد السوق تزايداً غير مسبوق في أسعار السلع الغذائية الاستهلاكية مع بدء سياسة تدريجية لإلغاء الدعم ببداية الإصلاح الاقتصادي دون اتخاذ الخطوات الإجرائية الوقائية بوضع برامج لحماية الفقراء ومحدودي الدخل من ذلك الطوفان الذي نتج عنه نسبة الفقر الشديد والبطالة.

وكما أشارت دراسة (**غانم، ٢٠١٥: ٣١٦-٣١٧**) إلى أن الحكومة المصرية قد اتبعت بعد الثورة أسلوب المغالاة وارتفاع الأسعار في إعطاء الوعود بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال اتخاذ إجراءات فورية مثل رفع الحد للأجور والالتزام بتعيينات حكومية على نطاق واسع وغيرها من السياسات التي لم تتخذ في إطار رؤية شاملة وبرنامج مدروس للنهوض بالاقتصاد

المصري، بل لم تكن أكثر من مسكنات هدفها الأول والأخير هو تهدئة الشارع المصري وكسب رضائه، ولم يمتلك أي من المسئولين في السلطة شجاعة الحديث بصدق عن حقيقة الممكن والمتاح تقديمه لتحقيق العدالة الاجتماعية ومواجهة الفقر وسوء الخدمات التعليمية ومشكلة الأطفال ذوي الظروف الصعبة وغيرها.

من هنا نجد أن الفقر هو الأساس في وجود فئة الأطفال في ظروف صعبة، حيث السمة الرئيسية لأولئك الذين لا يستطيعون الحصول على الحد الأدنى الضروري من الاحتياجات الأساسية لمجرد المحافظة على بقائهم على قيد الحياة، وتم إقصائهم ثقافياً واجتماعياً فهم لا يشاركون في التعليم إلا إذا كان في حده الأدنى وبنوعية رديئة، ولا في صنع القرارات المرتبطة بمعيشتهم، ولا في اختيار الكثير من أمور حياتهم (**العطار، مرسي، ٢٠١٨: ١٤٨-١٤٩**).

ويعني أيضاً الحاجة والعجز عن تلبية الحاجات المادية والعاطفية والفكرية. ويظهر ذلك في عدم التمكن من العلاج أو السكن اللائق أو التعليم أو الحصول على العلاج والرعاية الصحية وغير ذلك من مظاهر الحرمان. وهو يدل على وضعية وجودية هشة (**غباش، ٢٠١٩: ٨٣**).

وفي هذا الصدد تبرز أهمية التأكيد على أن الظروف الصعبة التي تعانيها هذه الفئة من الأطفال هي دائماً خارجة عن إرادة الأطفال أنفسهم، ويعتبر الفقر والظروف الاقتصادية من أهم العوامل الأساسية المُشكلة لظروف هؤلاء الأطفال، بالإضافة إلى افتقارهم للرعاية وتلبية احتياجاتهم الأساسية والفرص الأخرى الضرورية لنموهم الطبيعي، وإلى المعارف والمهارات والخبرات اللازمة للنجاح في حياتهم.

ج-عوامل تعليمية

نظراً لأن التعليم الأساسي من أهم المراحل التعليمية التي تظهر فيها نتائج العلاقة بين الفقر والتعليم، حيث تنشر مؤسسات التعليم الأساسي في المناطق الريفية الفقيرة، كما تنشر في المناطق الحضرية، كما أن هناك مناطق فقيرة لا تزال محرومة من وصول خدمة التعليم الأساسي إليها. كما تحتوي مرحلة التعليم الأساسي على عدد من مؤسسات تعليمية حكومية يلتحق بها معظم أبناء الوطن وخاصة أبناء الطبقة الوسطى والفقيرة (**إسماعيل، ٢٠١٤: ٢٤٧**).

ومن هنا تظهر مشكلة تضاؤل أهمية التعليم قبل الجامعي في التنمية البشرية بسبب تردي حالة وأوضاع غير القادرين على استكمال تعليمهم والمتسربين ممن ينتمون إلى أسر فقيرة؛ نظراً لتوجه الغالبية منهم إلى سوق العمل أي عمالة الشوارع في سن مبكر، مما يؤدي إلى الدخول في سلسلة الفقر التي لا تنتهي مدى الحياة وعندما يكونوا أسرة تصبح ذات دخل منخفض بل تزيد نسبة الاحتمال أن يصبح أولادهم فقراء، وقد يرجع ذلك إلى فشل الإرادة السياسية لاتخاذ

الإجراءات الفعالة وتوفير التمويل اللازم بحجة أن الأوضاع الاقتصادية المتردية تقف حائلاً أما تكافؤ الفرص التعليمية في التحاق هؤلاء الأطفال بالتعليم أو القدرة على الاستمرار (**فرغلي، ٢٠١٩: ٢٨١-٢٨٢**).

يضاف إلى ذلك أن كثير من الأسر الفقيرة ما زالت ترى أن الذهاب إلى المدرسة عملية مكلفة مادياً، وتكون النتيجة بقاء الأطفال في المنازل أو ذهابهم إلى العمل أو الخروج إلى الشارع، على الرغم من مجانية التعليم إلا أن هناك مصروفات إضافية لا بد منها وهي شراء ملابس، أدوات مكتبية، كتب والمساهمة في تبرعات صيانة المدارس وغيرها (**عثمان، ٢٠١٨: ٣٣٩**) و (**المجلس القومي للطفولة والأمومة بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان، ٢٠١٨: ٤٠**).

فضلاً عن خطورة الفقر في تحويل التعليم من كونه حقاً مجانياً يتاح لكل أبناء المجتمع إلى جعله أداة لإعادة الفرز الاجتماعي والتميز الطبقي، حيث تتاح الخدمة التعليمية بشكل أفضل أمام أطفال الأسر الغنية، على عكس الأسر الفقيرة (**إسماعيل، ٢٠١٤: ٢٧٢**).

وهكذا يسهم الفقر وآلياته في إعاقة التقدم الدراسي للأطفال، حيث نتيجة للفقر يتأخر الأطفال الذين ينتمون لأسر فقيرة في المعارف المتصلة بالقراءة والكتابة، والمهارات اللغوية مقارنة بأقرانهم الذين يعيشون في ظروف مناسبة. وبمرور الوقت تتسع الفجوة، ويصبح من الصعب القضاء عليها. ومع الاستمرار ضمن دائرة الفقر، تقل احتمالات نجاح هؤلاء الأطفال في الدراسة، كما تقل احتمالات التحاقهم بالمدارس (**حسب النبي، ٢٠١٧: ١٦٢**).

وكما أشار (**سليمان، قمر، ٢٠١٥/٢٠١٦: ٧٣**) إلى أن الطفل يتسرب من المدرسة أو لا يدخلها إما لأسباب متعلقة بسياسات الدولة أو لأسباب متعلقة بالمنظومة التعليمية. حيث تكمن الأسباب المتعلقة بسياسات الدولة في قلة الموارد المالية المتخصصة للتعليم، ضعف القدرة على توفير مكان لكل طفل في المدارس، مع ضعف الجدية في تطبيق الالتزام بالنسبة للتعليم الأساسي وهو ما يؤدي إلى انخفاض نسب الاستيعاب، ومن الناحية الأخرى انخفاض كفاءة العملية التعليمية يؤدي إلى زيادة نسب التسرب من التعليم، ويرجع ذلك إلى زيادة كثافة الفصول، وعمل المدارس لأكثر من فترة وقلة عدد المعلمين، وانخفاض أجورهم، وتدني صورتهم الاجتماعية، ونقص التجهيزات والأدوات التعليمية بالمدارس وانعدام المرافق. حيث تؤكد الدراسات أن العملية التعليمية في معظم البلدان العربية منفرة وغير جاذبة أو مقنعة للتلاميذ.

فضلاً عن الفشل وتكرار الرسوب الذي يمثل نسبة ١٦% في كل المراحل التعليمية من أسباب ترك التعليم والبقاء في الشارع وفي تلك الظروف، وهذا يرجع المعاملة السيئة من قبل المدرسين، وعد اهتمام الأسرة بالتعليم لقناعتهم بعدم جدواه (**عبد العظيم، ٢٠١٢: ٢٢**).

د- القصور في القوانين والتشريعات الخاصة بالأطفال ذوي الظروف الصعبة

أشار **(بركات، ٢٠٠٠: ١٧٢)** إلى أن الحكومات تهتم أحياناً بظاهرة الأطفال ذوي الظروف الصعبة بشكل مؤقت، مع أنها مشكلة قائمة ومستمرة ويجب التصدي لها دائماً إذ تهتم الحكومات أحياناً بها بسبب زيارة ضيف أو مسؤول كبير، وأحياناً نتيجة حادث يقع لطفل ويحدث ضجة إعلامية، أو بسبب ضغط زوجة مسؤول تهتم بالأطفال أو الدفاع عن حقوقهم، أو تنشأ لهم مؤسسة قد تستوعب نسبة ضئيلة منهم، حيث تنزل الشرطة بلباسها العسكري للتعقب وتلقي القبض على هؤلاء الأطفال في الشوارع.

فضلاً عما توصلت إليه دراسة **(القريطي، ٢٠١٣: ١٦٥)** انه رغم تصديق معظم الدول العربية على الاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل عموماً وحقوق الأطفال ذوي الظروف الصعبة خصوصاً لكن لم تتم مراجعة القوانين الوطنية أو لم يتم اعتماد تشريعات فعالة وجديدة لتنفيذ تلك الاتفاقيات الدولية، حيث تم التخاذل في تنفيذ القوانين والتشريعات ونصوص الاتفاقيات المحلية والدولية المتعلقة بحقوق الطفل وحمايته.

وهذا ما أكده **(الميلادي، ٢٠١٠: ٣٣-٣٤)** في وجود قصور في التشريعات والقوانين الخاصة بهؤلاء الأطفال ويتمثل ذلك في:

- الطرق غير الإنسانية التي تتبعها أجهزة الشرطة في القبض على الأطفال في الشوارع، وتعرضهم للابتزاز من قبل المخبرين، بالإضافة أنه لا يتم تعيين محام خاص للدفاع عنهم، كما يواجه الإخصائيون الميدانيون داخل أقسام الشرطة مشكلات كبيرة في حالة الدفاع عن هؤلاء الأطفال حيث يساء تفسير ماهية المتعاملين مع الأطفال أفراداً كانوا أم جمعيات، واعتبارهم من خلال النظرة إليهم كمستغلين لهؤلاء الأطفال في أمور غير مشروعة.
- صعوبة استخراج أوراق ومستندات قانونية لهؤلاء الأطفال (مثل شهادات الميلاد) حتى يتمكنوا من الحصول على الخدمات الحكومية المتاحة لهم مثل الرعاية الصحية والالتحاق بالتدريب المهني، هذا مع قلة أو انعدام المال لدعم وتنشيط الدعم الإعلامي لهؤلاء الأطفال بخصوص التوعية ونشر أنشطة الجمعيات بالأجهزة الإعلامية المختلفة.

فضلاً عن قلة وجود عقوبات صارمة تضمن الحماية للطفل داخل أسرته، وضعف في التوافق بين القوانين المحددة للسن الدنيا للعمل وسن الانتهاء من التعليم الأساسي(الإلزامي) حيث تسمح قوانين العمل بعمل الطفل في سن ١٢ سنة أي قبل انتهاء مرحلة الأساس **(علي وآخرون، ٢٠١٤: ٨)**.

هـ-الزيادة السكانية:

تعد الزيادة السكانية من أخطر التداعيات التي تواجه العالم بصفة عامة، ففي ٢٠١١ وصل عدد سكان العالم إلى ٧ مليارات نسمة، ويتوقع أن يزيد عدد سكان العالم بمقدار ملياري فرد خلال ٣٠ عام المقبل، فيتوقع أن يصل سكان العالم إلى ٨.٥ مليار في ٢٠٣٠، وأن يزيد بعد ذلك إلى ٩.٧ مليار نسمة مع حلول عام ٢٠٥٠، وأن العدد سيصل إلى ١١.٢ مليار نسمة مع حلول عام ٢١٠٠ **(الأمم المتحدة، ٢٠٢١: ٢)**

مما يؤكد أن الزيادة السكانية أحد أخطر التحديات المجتمعية التي تواجه المجتمع المصري، وتزداد خطورة المشكلة إذا أدركنا أن الموارد وخاصة الزراعة والغذاء لا تتضاعف بنفس العدد بل تتأكل، ومن هنا توجد فجوة طبقية بين نمو السكان ونمو الموارد، بالإضافة إلى أن سكان مصر عبر العصور يتركزون في نسبة محدودة من مساحة الأرض المصرية **(علام، ٢٠١٤: ١٧١)**.

وقد أشار **(حداد، ٢٠١٩: ٢٧٧-٢٧٨)** إلى أن الزيادة السكانية يطلق عليها أيضاً الزيادة الديمغرافية، وتتمثل في الزيادة الكبيرة في معدل أعداد السكان في منطقة ما، بحيث يزيد عدد المواليد الجدد في الوقت الذي ينخفض فيه عدد الوفيات بشكل كبير، وتكون هذه الزيادة السكانية في ظل ثبات الموارد المتاحة، مما يؤدي إلى حدوث ضغط كبير على تلك الموارد ويرافق ذلك العديد من الآثار الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والثقافية كما يؤثر بشكل مباشر على مستوى الحياة والخدمات في المناطق التي تشهد هذه الزيادة.

يضاف إلى ذلك عدم العدالة في توزيع الموارد، حيث يتركز الحظ الأوفر من الثروات والموارد والمعارف وسبل الإنتاج في يد فئة قليلة من افراد المجتمع بينما الفئات الأخرى من المجتمع تعاني من زيادة كبيرة في عدد السكان يرافقها فقر شديد مدقع **(حداد، ٢٠١٩: ٢٧٧)**.

فهي تعرقل تقدمه، وتجعل اليوم الدراسي الكامل فترات قصيرة لا تفي بالاحتياجات التعليمية، فضلاً عن تكدس الأعداد الضخمة من التلاميذ، وانتشار وباء الدروس الخصوصية، ونقص معدلات الاستيعاب في المدارس، وقلة اهتمام المدرس بتلاميذه لزيادة أعدادهم عن المعدلات المعقولة، وكذلك زيادة نسبة الأمية والتسرب **(جوهر، ٢٠١٠: ٢٢٧)**.

يضاف إلى ذلك أنها تضيف أعباء مالية جديدة على التعليم تتمثل في النفقات اللازمة لإقامة المباني والفصول، في محاولة لاستيعاب هذا العدد ممن هم في سن الإلزام، وتوفير التجهيزات، وتوفير العدد الكافي من المعلمين المؤهلين، والأجور والمرتبات، والكتب المدرسية، والأدوات التعليمية، وتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية والرياضية، والاهتمام بالكم على حساب الكيف في التعليم **(شاهين، ٢٠١٢: ٩٨)**.

و – البطالة:

تمثل البطالة واحدة من أخطر تداعيات التطور التكنولوجي والعولمة حيث تعاظم التطور التكنولوجي في الدول المتقدمة أدى إلى ارتفاع في الإنتاج الصناعي، وافتقار الصناعات التقليدية والحرفية فيها، وتهشم الصناعات المحلية في البلدان النامية لعدم قدرتها على المنافسة، مما أدى إلى انخفاض في كلفة اليد العاملة، ورغم كل ذلك هناك كثير من الدول لا تلجأ إلى تسريح العمال، لاعتبارات اجتماعية وتقتضي الاحتفاظ بهم رغم ان انتاجهم يساوي صفر، بينما في ظل العولمة فإن المؤسسات المتعولمة لا تتردد في التخلص من العمالة الزائدة، نظراً لان المسألة هي مسألة ربحية، لا تعتبر اهتماماً لجوانب مجتمعية كون أن التكنولوجيا قوة لا يمكن مقاومتها، مما أدى إلى خلق بطالة واسعة النطاق **(خلف، ٢٠١٩: ٣٧٨)**.

أيضاُ أدت العولمة إلى وجود وانتشار ظاهرة البطالة التي بدأت تتفشى على الصعيد العالمي نتيجة دخول الحسابات لتحل محل العقول البشرية وإحلال الإنسان الآلي محل القوى العاملة وتعد تلك المشكلة خطيرة، نظراً لأنها أصبحت تهدد الأفراد العاملين وأسرهم **(خلف، ٢٠١٩: ٣٨٦)**.

لذا فإن تواجد قدر من البطالة في أي اقتصاد يعد أمراً طبيعياً فإذا تجاوز هذا القدر حدوداً معينة فإنها تصبح مشكلة لها خطورتها وتمتد أثارها السلبية ليس فقط إلى الجوانب الاقتصادية لكن إلى نواحٍ متعددة، اجتماعية، وسياسية؛ لأنها لا تعبر فقط عن طاقة عاطلة في الاقتصاد ولا تعكس استغلالاً غير كفء للموارد فحسب... ولكنها تعني ما هو أكثر من ذلك حيث تمس حياة أفراد المجتمع وتوثر على سلوكياتهم وتصرفاتهم، ومن هنا تكمن خطورتها كونها مشكلة مركبة **(إبراهيم، ٢٠١٤: ١٢٠)**.

خاتمة:

تناول البحث العوامل المجتمعية الرئيسية لنشأة تلك الفئة في المجتمع المصري سواء كانت عوامل مجتمعية خارجية أو عوامل داخلية، وتحديد المتطلبات الأساسي التي تفرضها تلك العوامل للقضاء على ظاهرة الأطفال ذوي الظروف الصعبة.

التوصيات:

- تنسيق الجهود بين الوزارات المعنية بمشكلة الأطفال في ظروف صعبة منها (وزارة التربية والتعليم ووزارة الإعلام ووزارة الصحة، العدل، التضامن الاجتماعي)، بالإضافة إلى المنظمات الأهلية غير الحكومية العاملة في المجال وغيرها لتوفير شبكة خدمات ودعم متكاملة لهذه الفئة لتأمين حقوق الطفل التي كفلتها المواثيق والاتفاقيات المحلية والدولية من أجل مكافحة الظاهرة.

- التأكيد على تطبيق إلزامية التعليم.
- إزالة الأحياء العشوائية، والإحلال بأماكن نظيفة تساعد على تلبية احتياجاتهم وتوفر الأمن والحماية والتعليم وهذه مسئولية الدولة.
- توعية وسائل الإعلام بضرورة الاهتمام بالطفولة عامة والأطفال في ظروف صعبة خاصة.
- زيادة حاسمة في الانفاق المخصص لتعزيز المعرفة بدءاً من مرحلة ما قبل المدرسة ومروراً بنظم التعليم ومنها نظام التعليم المجتمعي وخاصة المدارس الصديقة للأطفال في ظروف صعبة
- اعداد اخصائيين للعمل مع هذه الفئة لجمع البيانات اللازمة عنهم بعد اكتساب ثقتهم وارشادهم، والحاقهم بمراكز ومؤسسات لرعايتهم وتأهيلهم.
- الإرشاد الأسري للأهل، وتوعيتهم بأساليب الرعاية الصحية والتعليمية والنفسية للأطفال، وأساليب العاملة السوية لهم، وتشجعهم على تهيئة مناخ أسري دافئ وآمن وملبي لاحتياجاتهم.
- التوسع في إنشاء مراكز الاستقبال والمدارس الصديقة لإنقاذهم وتقويمهم وتأهيل هؤلاء الأطفال نفسياً ومهنياً.
- التوسع في الصناعات والمشروعات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم لامتصاص البطالة وهؤلاء الأطفال
- انشاء مجالس وطنية للأسرة والطفولة ذات طبيعة استشارية لوضع السياسات المقترحة المتعلقة بالأسرة والطفولة، خاصة الطفولة في وضعية صعبة ومنها ظاهرة الأطفال في ظروف صعبة.
- ضرورة تطوير نظام ديمقراطي تشاركي لإدارة المخاطر والمشكلات الناتجة عن العولمة.
- وضع تدابير وآليات خاصة برصد الظروف الصعبة التي تواجه الأطفال واتخاذ ما يلزم من الإجراءات والمشروعات والبرامج بهدف الحد من انتشار هذه الظاهرة.
- نشر التعليم دون تسرب الأطفال من المدارس، والتوصل إلى نظم تعليمية بديلة تلائم ظروف هؤلاء الأطفال كالمدارس الصديقة للأطفال في ظروف صعبة.
- الاستفادة من الأطفال في ظروف صعبة في الصناعات الصغيرة، والزراعة وذلك بمشاركة الهيئات غير الرسمية مثل الجمعيات الأهلية، والعمل على إمدادها بإمكانيات وخدمات كافية تتوافق مع طبيعة العمل.

المراجع:

١-إبراهيم، وفاء عبد الفتاح محمود (٢٠١٤): مداخل التخطيط التربوي في ضوء التحديات الحضارية المعاصرة "دراسة مستقبلية، دكتوراه، كلية التربية، جامعة بنها.

٢-أبو الحديد، فاطمة على (٢٠٠٨): أطفال بلا مأوى، دار المعارف، القاهرة.

٣-أحمد، محمد جاد (٢٠٠٩): التجديد التربوي في التعليم قبل الجامعي، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

٤-إسماعيل، طلعت حسيني (٢٠١٤): الفقر والتعليم: دراسة تحليلية لمؤشرات العلاقة التبادلية، دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ع٨٥، أكتوبر.

٥-الأمم المتحدة (٢٠٢١): السكان، متاح يوم ٢٠٢١/٣/٢٣ على: http://www.un.org/ar/sections/issues-depth/population/index.html.

٦-بركات، محمد(٢٠٠٠): دور السلطات في التصدي لظاهرة أطفال الشوارع، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة، ط١.

٧-بن ققة، سعاد (٢٠١٥): الأمن الإنساني في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع٤١، سبتمبر.

٨-بومعزة، ايمان(٢٠١٩): ظاهرة أطفال الشوارع بين الدوافع والآثار، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم ولآداب، ع١٠، مايو.

٩-الترهوني، ضوء خليفة (٢٠١٥): الهوية والتعليم في زمن العولمة: العلاقة الغائبة، مجلة العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة طرابلس، ع٨، ديسمبر.

١٠-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٥): أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٥، متاح على الموقع http://www.capmas.gov.eg/pages/StaticPages.aspx?page_id=7183

١١-جوهر، علي صالح، جمعة، محمد حسن (٢٠١٠): الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم، قراءة في الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدني، المكتبة العصرية، المنصورة.

١٢- حداد، زياد جمال عيد (٢٠١٩): أثر زيادة معدلات النمو السكانية على حدوث الأزمات الاقتصادية، حوليات آداب عين شمس، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مج٤٧، سبتمبر

١٣-حسب النبي، أحمد محمد نبوي (٢٠١٧): دراسة تحليلية لمفهومي الفقر والعدالة الاجتماعية في ضوء الفكرين الاقتصادي والسوسيولوجي المعاصرين وإمكانية الإفادة منهما في مصر، التربية المعاصرة، رابطة التربية الحديثة، س٣٤، ع١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ديسمبر.

١٤-حطيط، فادية (٢٠٠٧): إعادة تشكيل مؤسسات الطفولة بما يتناسب مع طبيعة عصر المعلومات، المجلة العربية للثقافة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مج٢٦، ع٥١، سبتمبر.
١٥-حلاوة، محمد السيد (٢٠١٧): دراسة تحليلية لدور الجمعيات الأهلية في دعم حقوق أطفال الشوارع: دراسة مطبقة على محافظة الاسكندرية، حوليات آداب عين شمس، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مج٤٥، يونية.
١٦-حمادة، مصطفى عمر(٢٠١٨): عمالة الأطفال دراسة في الأنثروبولوجيا التطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
١٧-الحيطي، ممدوح عبد الواحد (٢٠١٢): الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها الاجتماعية على التنمية في المجتمع المصري: دراسة ميدانية، مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا، ع٢٥، ج١، يناير.
١٨-خضر، سهام حسن (٢٠١٩): اطفال الشوارع والتشريعات القانونية، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، ع١٠، مايو.
١٩-خلف، جمعة جاسم (٢٠١٩): الأبعاد المجتمعية لعولمة العمل: دراسة تحليلية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ع١.
٢٠-رشوان، محمد أحمد حسين (٢٠١٦): نموذج مقترح لتقويم مؤسسات التعليم المجتمعي في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة "دراسة ميدانية"، ماجستير، كلية التربية، جامعة سوهاج.
٢١-رمزي، ناهد وآخرون (٢٠٠٧): العدالة الاجتماعية في التعليم ما قبل الجامعي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
٢٢-رمزي، ناهد وآخرون (٢٠١٠): استغلال الأطفال في العمل في إطار الاتجار بالبشر: مشروع بحوث الاتجار بالبشر في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وزارة الخارجية، مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان، القاهرة.
٢٣-زيان، شحاته وآخرون (٢٠١٦): أطفال الشوارع في مصر، لقطة ٢٠١٤، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وزارة التضامن الاجتماعي، القاهرة.
٢٤-السرحان، حسين أحمد دخيل (٢٠١٩): التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة، المؤسسة العربية للبحث العلمي والتنمية البشرية، ع١٤.

٢٥-سليمان، سعيد جميل. قمر، عصام توفيق (٢٠١٥/٢٠١٦): الارتقاء بجهود تعليم أطفال الشوارع في مصر بالاستفادة من بعض الخبرات الأجنبية "دراسة استكشافية"، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، جمهورية مصر العربية.
٢٦-شاهين، نجلاء أحمد محمد على (٢٠١٢): تداعيات المعونات الأجنبية على السياسات والقرارات التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعي، ماجستير، كلية التربية، جامعة بنها.
٢٧-شحاته، صفاء فضل هاشم (٢٠٢٠): معوقات أداء الدور المهني للأخصائي الاجتماعي كممارس عام في تحقيق الأمن الاجتماعي لأطفال بلا مأوي بالمدارس الصديقة نحو تصور مقترح لتفعيل أداء الأخصائي الاجتماعي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع٥١، مج٣، يوليو.
٢٨-صقر، هالة نهاد رشيد (٢٠١٨): أثر العولمة على الطبقة الوسطى في المجتمع السعودي، عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، ع٦٢، ج٤، أبريل.
٢٩-الطريفي، مهيد عبد الله (٢٠١٨): مدى تأثير الأوضاع الاقتصادية في السودان على تسرب الطلاب وانخراطهم في سوق العمل من وجهة نظر المشرفين التربويين: دراسة تطبيقية على طلاب مدارس التعليم العام بمجلة ود مدني، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المركز القومي للبحوث غزة، مج٢، ع٢٥، أكتوبر.
٣٠-عامر، عادل (٢٠١٨): أطفال الشوارع خطر كامن في مواجهة الدول المصرية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، بوابة الطفولة العربية بدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية، تاريخ النشر ٢٠١٨/٥/٣، http://www.arabccd.org/page/1869
٣١-عثمان، رانيا وصفي (٢٠١٨): متطلبات تطبيق التعليم الشامل لتمكين بعض الفئات المهمشة في مصر في ضوء تجارب بعض الدول، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، مج٣٣، عدد خاص، سبتمبر.
٣٢-عثمان، سعيد إسماعيل وآخرون (٢٠١٧): التحولات التربوية في مجتمع المعرفة، مجلة كلية التربية، جامعة أسوان، ع٣٢، أغسطس.
٣٣-عرابي، محمد عباس (٢٠١٨): أثر العولمة على العلاقات الأسرية، الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، س٥٥، ع٦٣٨، يونيو.
٣٤-العطار، سلامة صابر محمد، مرسي، سعيد محمود (٢٠١٨): الحق في التعليم مدخل لتوفير الاحتياجات التربوية للمهمشين من أجل التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الثامن الدولي الرابع "تربية الفئات المهمشة في المجتمعات العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة-الفرص والتحديات" كلية التربية، جامعة المنوفية، في الفترة من ١١-١٢سبتمبر.

٣٥-عطية، عماد محمد محمد، الرشيدي، هبة أحمد كامل (٢٠١٨): أطفال الشوارع المشكلات والحلول، مجلة كلية التربية، جامعة اسوان، ع٣٧، ديسمبر.
٣٦-عقيل، أديب زيد (٢٠٠٤): العولمة وأثرها على ثقافة الأطفال والشباب، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، س٧، ع١٠، يوليو.
٣٧-علام، فوزية محمد محمود (٢٠١٤): تطوير سياسة التعليم الجامعي بمصر في ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية، ماجستير، كلية التربية، جامعة بنها.
٣٨-علي، إيهاب عبد الخالق محمد (٢٠١٣): التوافق الاجتماعي لأطفال الشوارع، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط١.
٣٩-غانم، إكرام عبد الستار محمد دياب (٢٠١٥): تفعيل سياسات التعليم المجتمعي في مصر في ضوء أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع، دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، ع٨٧، ج١، أبريل.
٤٠-غباش، منوبي (٢٠١٩): فكرة الفقر وواقع الفقراء، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مج٨، ع٣٠، خريف.
٤١-غضاب، يمينة (٢٠١٧): التنشئة الاجتماعية للطفل وانعكاسات العالم الافتراضي، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، ع٣٠، أبريل.
٤٢-فرغلي، رضوى (٢٠١٢): أطفال الشوارع: الجنس والعدوانية دراسة نفسية، مكتبة الدار العربية للكتاب، ط١، يناير.
٤٣-فرغلي، عفاف محمد جايل (٢٠١٩): نحو مقاربة مستقبلية للتعليم في مواجهة إشكالية الفقر: دراسة ميدانية لمدرسة حكومية في بيئة فقيرة، دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة عين شمس، ع٤٢، يناير.
٤٤-فهمي، محمد سيد (٢٠٠٧): أطفال في ظروف صعبة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الإسكندرية.
٤٥-القاضي، سعيد إسماعيل عثمان وآخرون (٢٠١٧): التحولات التربوية في مجتمع المعرفة، مجلة العلوم التربوية، كلية التربية بقنا، جامعة جنوب الوادي، ع٣٢، أغسطس.
٤٦-القريطي، عبد المطلب أمين (٢٠١٣): أطفال الشوارع الظاهرة والأسباب وسبل المواجهة، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، ع٢٠، مج٥، سبتمبر.
٤٧-قنديل، أماني (٢٠٠٧): الاهتمام بالأطفال العرب توجه تنموي أم رعائي؟، الأطفال في منظومة المجتمع المدني العربي، التقرير السنوي السابع للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٧، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

٤٨-قنديل، أماني وآخرون (٢٠١٣): المجتمع المدني العربي في مواجهة المخاطر الاجتماعية "قراءة نقدية"، التقرير السنوي الحادي عشر للمنظمات الأهلية العربية: المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة العربية "ملخص تنفيذي"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة.

٤٩-مجاهد، فايزة أحمد الحسيني (٢٠١٩): رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في مصر، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية مج٢، ع٤.

٥٠-المجلس العربي للطفولة والتنمية (٢٠١٨): عمل الأطفال في مصر، بوابة الطفولة العربية بدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية، ٢٠١٨/١/٧، http://www.arabccd.org/page/1877

٥١-المجلس العربي للطفولة والتنمية بالتعاون، برنامج الخليج العربي للتنمية-أجفند (٢٠١٨): تمكين الطفل العربي في عصر الثورة الصناعية الرابعة، لقاءات فكرية، اصدار نوفمبر، القاهرة.

٥٢-المجلس القومي للطفولة والأمومة بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان (٢٠١٨): الإطار الاستراتيجي والخطة الوطنية للطفولة والأمومة (٢٠١٨-٢٠٢٢)، جمهورية مصر العربية.

٥٣-محمد، أحمد علي الحاج (٢٠١٤): اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط١، عمان.

٥٤-محمد، سحر محمد أبو راضي (٢٠١١): مبادرات اصلاح التعليم الجامعي المصري في ضوء متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة "دراسة تحليلية"، دكتوراه، كلية التربية، جامعة بنها.

٥٥-محمود، مصطفى حسن (٢٠١٥): بعض المتغيرات النفسية وعلاقتها بسلوك أطفال الشوارع، مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ع١٦، ج٢.

٥٦-المعوشرجي، فوزي محمد (٢٠١٥): مظاهر الحرمان من الطفولة في البلدان النامية: أطفال الشوارع (نموذجاً): دراسة اجتماعية تحليلية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، ع٣٦، مارس.

٥٧-الميلادي، عبد المنعم (٢٠١٠): أطفال الشوارع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

٥٨-النجاحي، فوزية محمود، الجندي، إكرام حمودة (٢٠١٥): الأبعاد الاجتماعية لظاهرة تشرد الأطفال خطورة أطفال الشوارع (الأسباب-المشاكل-الحلول وسبل العلاج)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط١.

٥٩-النجار، باقر (٢٠٠٥): العولمة: المجموعات الضعيفة والإقصاء الاجتماعي في المنطقة العربية، ورقة مقدمة إلى: اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية، بيروت، ١٩-٢١ كانون أول/ ديسمبر.

٦٠-النجار، فريد راغب محمد (٢٠٠٨): ورقة فنية حول انعكاسات غياب الدعم والعدالة الاجتماعية على ظاهرة أطفال الشوارع، المؤتمر السنوي الثالث عشر: إدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية، وحدة بحوث الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج١، القاهرة. نوفمبر.

٦١-وهدان، نادرة عبد الحليم (٢٠٠٤): تقرير علمي عن دراسة الانعكاسات الاجتماعية لظاهرة أطفال الشوارع، معهد التخطيط القومي، سلسلة مذكرات خارجية، القاهرة، يوليو.